المحاضرة (4+5): مبادئ نظريّة النّحو الوظيفيّ:

تمهيد: يعتمد النّحو الوظيفيّ كغيره من نظريات البحث اللسانيّ جملة من المبادئ التي تميّزه عن غيره من النّظريات اللسانية، سواء تلك التي عُرِفَت في منهجها بالنّظريات اللسانيّة البنويّة أو الصّوريّة أو النظريات التي نحت منحى وظيفا في دراستها للغة البشريّة، إلاّ أنها لم ترقي إلى مستوى نظرية النّحو الوظيفيّ؛ من حيث الكفاية الوصفيّة أو التّفسيريّة: كالنّظرية الوظيفيّة لآندري مارتيني، والمدرسة السّياقيّة لفيرث، أو نظريّة النّحو العلائقيّ أو نحو الأحوال عند فيلمور. وفي هذا الموضوع بالتّحديد حصر المتوكّل في تطبيقه لنظريّة النّحو الوظيفيّ على اللغة العربيّة، أهم المبادئ التي تقوم عليها هذه النّظرية في أربعة مبادئ أساسيّة، تستهدفها هذه المحاضرة بالشّرح والتّفصيل، من خلال ما جاء عند المتوكّل في شرحه لهذه المبادئ، أو من خلال الجهاز الواصف لبنية النّحو في هذه النّظريّة كذلك.

أوّلا– مبادئ نظريّة النّحو الوظيفيّ: تنقسم حسب أحمد المتوكّل النّظريات اللسانيّة المعاصرة؛ باعتبار تصوّرها لوظيفة اللغات الطّبيعيّة، إلى نوعين: نظريات لسانيّة صوريّة، ونظريات لسانيّة وظيفيّة أو تداوليّة، وتضمّ المجموعة الأولى جميع النّظريّات اللسانيّة التي تعتبر اللغات الطّبيعيّة أنساقا مجرّدة، يمكن وصفها بمعزل عن وظيفتها التّواصليّة، في حين أنّ المجموعة الثّانية تشمل النّظريّات اللسانيّة التي تعتمد، كأحد مبادئها المنهجيّة المبدأ الآتي: اللغات الطّبيعيّة بنيات تحدّد خصائصها –جزئيا على الأقلّ– ظروف استعمالها في إطار وظيفتها الأساسيّة، وظيفة التّواصل. ويعتبر النّحو الوظيفيّ الذي اقترحه سيمون ديك في السّنوات الأخيرة، النّظريّة الوظيفيّة التّداوليّة الأكثر استجابة لشروط التّنظير من جهة ولمقتضيات النّمذجة للظّواهر اللغويّة، من جهة أخرى؛ فهو محاولة لصهر بعض من مقترحات نظريّات لغويّة (النّحو العلاقيّ (Relational grammar) ونحو الأحوال (Case grammar) والوظيفيّة (functionalism)... إلخ) ونظريات فلسفيّة (نظرية الأفعال اللغويّة (speech acts theory) خاصّة) أثبتت قيمتها، في نموذج صوريّ مصوغ حسب مقتضيات النّمذجة في التّنظير اللسانيّ الحديث.[1] وتقوم نظريّة النّحو الوظيفيّ على جملة من المبادئ الأساسيّة لخّصها أحمد المتوكّل فيما يلي:[2]

1– وظيفة اللغات الطّبيعيّة (الأساسيّة) هي وظيفة التّواصل.

---

[1]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ط1. الدّار البيضاء: 1985، دار الثّقافة، ص08–09.

[2]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ط1. الدّار البيضاء: 1985، دار الثّقافة، ص10. ودراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفيّ، ط1. الدّار البيضاء: 1986، دار الثّقافة، ص09.

2- موضوع الدّرس اللسانيّ هو وصف القدر التّواصليّة (communicative competence) للمتكلِّم-المخاطَب.

3- النّحو الوظيفيّ نظريّة للتّركيب والدّلالة منظور إليهما من وجهة نظر تداوليّة.

4- يجب أن يسعى الوصف اللغويّ الطّامح إلى الكفاية إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفاية:

أ- الكفاية النّفسيّة (Psychological adequacy)؛

ب- الكفاية التّداوليّة (Pragmatic adequacy)؛

ج- الكفاية النّمطيّة (Typological adequacy).

ويُقصد بالمبدأ الأوّل حسب المتوكّل أنّ النّحو الوظيفيّ يسعى إلى أن يكون نظريّة لسانيّة، تُوصَفُ اللغات الطّبيعيّة في إطارها، من وجهة نظر وظيفيّة؛ أي من الوجهة النّظريّة التي تعتبر الخصائص البنويّة للغات محدّدة (جزئيّا على الأقلّ) بمختلف الأهداف التّواصليّة التي تُستعمَل اللغات لتحقيقيها. وبعبارة أخرى إن النّحو الوظيفيّ يسعى من خلال هذا المبدأ إلى أن يكون نظريّة لسانيّة، تصف اللغات الطّبيعيّة من وجهة نظر وظيفيّة، تَعتَبر فيها الخصائص التّداوليّة هي التي تحدّد -ولو جزئيّا- الخصائص التّركيبيّة (البنويّة).[1]

ويُقصد بالمبدأ الثّاني -حسب نظريّة النّحو الوظيفيّ- أنّ موضوع الوصف في اللسانيات يجب أن يستهدف وصف القدرة التّواصليّة، وفي هذا الإطار يشير أحمد المتوكّل كذلك إلى أنّ الثّنائيّة المعروفة (قدرة-إنجاز) التي ظلّت تشكّل موضوع الدّرس اللسانيّ منذ دي سوسير، قد تمّ إعادة تعريفها في نظريّة النّحو الوظيفيّ؛ فقدرة المتكلّم حسب منظور هذا الاتّجاه هي قدرةٌ تواصليّةٌ؛ بمعنى أنّها مجموع القواعد التّداوليّة بالإضافة إلى القواعد التّركيبيّة، والدّلاليّة، والصّوتيّة، التي تمكّن من الإنجاز في طبقات مقاميّة مُعيّنة، وقصد تحقيق أهداف تواصليّة محدّدة.[2]

أمّا المبدآن الثّالث والرّابع فتلخّصهما بنية النّحو الوظيفيّ، الذي يقترح لتحقيق الكفاية التّداوليّة ثلاث مستويات لتمثيل بنية النّحو؛ حيث يفرد مستوى تمثيليّا مستقلاً للوظائف التّداوليّة: كوظيفة المبتدأ، ووظيفة، المحور، ووظيفة البؤرة ...إلخ، بالإضافة إلى المستويين التّمثيليّين المخصّصين للوظائف الدّلاليّة والوظائف التّركيبيّة. لتصبح بنية النّحو في هذه النّظريّة تشمل ثلاث مستويات تمثيليّة، هي:[3]

---

[1]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص10-11.

[2]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص11.

[3]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص11.

– مستوى تمثيل الوظائف الدّلاليّة: كوظيفة المنفّذ، ووظيفة المتقبّل، ووظيفة المستقبل، ووظيفة المستفيد... إلخ.

– مستوى تمثيل الوظائف التّركيبيّة: كوظيفتي الفاعل والمفعول.

– مستوى تمثيل الوظائف التّداوليّة: كوظيفة المبتدأ ووظيفة المحور... إلخ.

وفي إطار السّعي إلى تحقيق الكفاية النّفسيّة التي يسعى من خلالها النّحو الوظيفيّ إلى تقديم نموذج يفسّر من خلاله عمليّتي الفهم والإنتاج بالنّسبة لمستعمل اللغة، يحاول النّحو الوظيفيّ أنْ يكون قدر الإمكان مطابقا للنّماذج النّفسية (Psychological models) سواء منها (نماذج الإنتاج) أم (نماذج الفهم). وبناء على هذا المطمح، يلغي النّحو الوظيفيّ من نموذج النّحو، القواعد التي شُكّك في واقعيتها النّفسيّة، كالقواعد التّحويليّة على سبيل المثال.[1]

أمّا في إطار السّعي إلى تحقيق الكفاية النّمطيّة، التي يسعى من خلالها النّحو الوظيفيّ إلى أن يكون نظريّة لسانيّة، صالحة لوصف أكبر عدد ممكن من اللغات الطّبيعيّة، المتباينة نمطيّا؛ فيسعى النّحو الوظيفيّ إلى رصد ما يؤالف بين هذه اللغات، من خلال البحث في الكلّيات اللغويّة، وفي مجال الدّلالة والتّداول بشكل أكبر، على أساس أنّ "البحث عن الكلّيات في مجالي الدّلالة والتّداول، أجدى من البحث عنهما في مجالي الصّرف والتّركيب؛ لأنّ التّناظر بين اللغات في المجالين الأوّلين أكثر منه في المجالين الثّانيين، بالرّغم من أنّ ثمّة مبادئ عامّة تحكم التّركيب."[2] كما تمّ في هذا الإطار تحديدا تقليص عدد الوظائف النّحويّة (التّركيبيّة) إلى وظيفتين اثنتين لا أكثر ولا أقلّ، هما وظيفتا الفاعل والمفعول، على أساس أنّ هناك "اقتراحات قُدِّمت في إطار نماذج لغويّة مختلفة، يجمع بينها أنّها تستهدف تقليص الوظائف التّركيبيّة إلى وظيفتين اثنتين: وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول، وأنّها تعتبر أنّ الوظيفة المفعول لا يحملها في نفس الجملة إلا مكوّن واحد."[3] وأنّ هناك "دراسات متعدِّدة في إطار نظريات لغوية مختلفة، قد انتهت إلى أن الوظيفة التّركيبيّة (المفعول غير المباشر) لا يُحْتَجُّ لوجودها في اللغات الطّبيعيّة، بصفة عامة، وهي في اللغة العربيّة أقلُّ ورودا منها في لغات أخرى"[4] ويبرّر

---

[1]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص11.

[2]– أحمد المتوكّل، الوظيفة بين الكلّيّة والنّمطيّة، ط1. الرّباط: 2003، دار الأمان للنّشر والتّوزيع، ص67.

[3]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ط1. الدار البيضاء: 1987، دار الثقافة، ص93–94.

[4]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، ص22.

فيلمور (Fillmore) هذا التّقليص للوظائف التّركيبيّة، في إطار نظريّة النّحو الوظيفيّ "بأنّ ثمة فرقا بين البنية الدّلاليّة للجملة وبنيتها النّحويّة (التّركيبيّة) بحيث لا ضرورة في أن تتضمّن البنية الثّانية (البنية النّحويّة) جميع عناصر البنية الأولى (البنية الدّلالية)"[1]

ثانيا- بنية النّحو الوظيفيّ: يعتمد النّحو الوظيفيّ في تمثيله لبنية الأنحاء اللغويّة -كما سبقت الإشارة- على ثلاث مستويات تمثيليّة: المستوى الدّلاليّ، والمستوى التّركيبيّ، والمستوى التّداوليّ؛ حيث تتظافر هذه المستويات مشكلة ما يُسمَّى عند النّحاة بالجملة. وفي هذا المقام يشير أحمد المتوكّل إلى أنّ عملية توليد الجمل في اللغات الطبيعيّة، تتمّ وفق نظريّة النّحو الوظيفيّ عن طريق ثلاث بنيات أو مكوّنات أساسيّة، هي: البنية الحمليّة (Predicative structure) أو ما يقابل في الأنحاء الصّوريّة وبالتّحديد النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، المكوّن الدّلاليّ، والبنية الوظيفيّة (functional structure) أو ما يقابل في جزء من معناها في هذه النّظريّة تحديدا المكوّن التّركيبيّ، والبنية المكوّنيّة (constituent structure) أو ما يقابل في هذه النّظريّة كذلك المكوّن الصّوتيّ أو البنية السّطحيّة. ويتمّ بناء هذه البنيات أو المكوّنات الثّلاث، عن طريق تطبيق ثلاثة أنواع من القواعد، هي: قواعد الأساس (Fund) وقواعد إسناد الوظائف (Functions assignement rules) وقواعد التّعبير (Expression rules) وفقا لما يلي:[2]

1- البنية الحمليّة: يتمّ بناء البنية الحمليّة حسب المتوكّل عن طريق ثلاثة أنواع من القواعد واحدة خاصّة بتكوين الأطر الحمليّة النّوويّة أو البنية الحمليّة النّواة، وهي الأساس أو قواعد الأساس واثنتين إحداهما خاصّة بتوسيع الأطر الحمليّة، والأخرى خاصّة بدمج الحدود ضمن محلاّتها، وفي ما يلي التّفصيل في هذا القواعد:

1-1 الأساس: يشمل (الأساس) مجموعتين اثنتين من القواعد تسهمان معا في بناء البنية الحمليّة النّواة أو الأطر الحمليّة النّوويّة، وهي: المعجم (lexicon) وقواعد تكوين المحمولات والحدود (Formation rules Predicates and terms) وهذا على اعتبار أنّ مفردات اللغة في اللغات الطّبيعيّة تنقسم إلى نوعين: مفردات أصولٌ، وأخرى مشتقةٌ:[3]

---

[1]- أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية، ص20-21. ويحيى بعيطيش، نحو نظرية نحوية وظيفية للنّحو العربي، ص236.

[2]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص11.

[3]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص12.

1-1-1 المعجم (lexicon): يضطلع المعجم هنا حسب المتوكّل بإعطاء الأطر الحمليّة والحدود الأصول، وهي التي يتعلّمها المتكلّم كما هي قبل الاستعمال أو قبل استعمالها أصلا.[1] وفيما يتعلقّ باللغة العربيّة يعتبر المتوكّل أنّ المحمولات الأصليّة في اللغة العربيّة هي المحمولات المصوغة على الأوزان الأربعة (فَعَل) و(فَعِل) و(فَعُل) و(فَعْلَل) إضافة إلى مأ اسماه النّحاة بـــ (الجامد). وتُعتبر هذه المحمولات الأصليّة، مصادر اشتقاق بالنّسبة للمحمولات الأخرى، سواء المحمولات الفعليّة أم غيرها.[2]

1-1-2 قواعد التّكوين: تقوم قواعد التّكوين حسب المتوكّل كذلك باشتقاق الأطر الحمليّة والحدود غير الأصول، وهي التي يتمّ اشتقاقها عن طريق قواعد اشتقاقيّة من المفردات الأصول.[3] والمحمولات غير الأصليّة كما اعتبرها المتوكّل هي المحمولات المصوغة على وزن (فاعَل) و(فعَّل) و(تفاعَل) و(تفعَّل) مميّزا داخلها بين نوعين من الاشتقاق، هما: الاشتقاق المباشر والاشتقاق غير المباشر؛ فالمحمولات المصوغة على وزن (تفاعَل) و(تفعَّل) وفقا لهذا التّمييز، هي مشتقة بطريقة مباشرة من المحمولات المصوغة على وزن (فاعَل) ووزن (فعَّل) وبطريقة غير مباشرة من المحمولات المصوغة على وزن (فَعَل) و(فَعِل).[4]

ويوضّح الرّسم البيانيّ الآتي الإطار الحمليّ النّووي أو البنية الحمليّة النّواة التي يمكن بناؤها عن طريق قواعد الأساس بما فيها المعجم وقواعد تكوين المحمولات، وفقا لما تقتضيه البنية الحمليّة:[5]

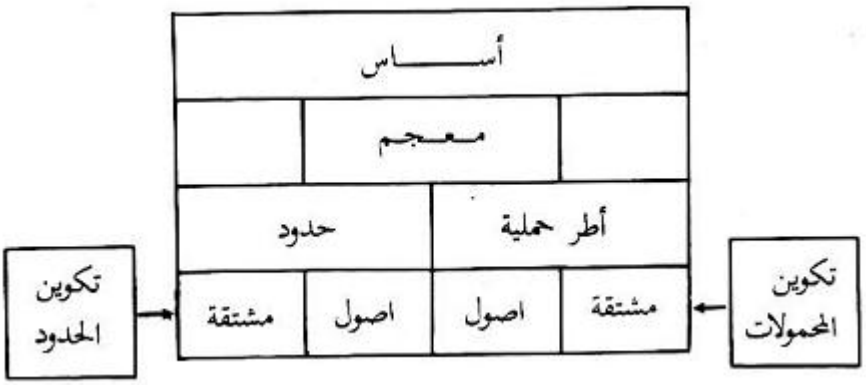

[1]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص12.
[2]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص13.
[3]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص12.
[4]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص13.
[5]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص12.

وتشكّل حسب هذا الرّسم الأطر الحمليّة الموجودة على شكل قوائم في المعجم أو النّاتجة عن تطبيق قواعد تكوين المحمولات، بنية حمليّة نوويّة تشتمل على (محمول) دال على خاصّية أو علاقة وعدد معيّن من (الحدود) ويحدّد فيها الإطار المحموليّ:[1]

أ- المحمول: يُقْصَدُ به الفعل في الجملة الفعليّة، والخبر غير الجملة في الجملة الاسميّة.

ب- مقولة المحمول التّركيبيّة: (ف) عل))، (ا (س) م)، ((ص) فة)، ((ظ) رف)

ج- محلاّت الحدود المرموز إليها بالمتغيّرات (س[1]، س[2]... س[ن])

د- الوظائف الدّلاليّة: (منف) ذ)، ((متق) بّل)، ((مستق) بل)، ((مستف) يد)... التي تحملها محلاّت الحدود.

هـ- قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول بالنّسبة لمحلاّت حدوده.

ونمثّل لهذه العناصر التي يحدّدها الإطار المحموليّ، كما مثّل لها المتوكّل في اللغة العربيّة بالفعل (شَرِبَ) والصّفة (فَرِحٌ) اللّذين يُرمَز إليهما على التّوالي برمز المقولة التّركيبيّة (ف) و(ص) ويأخذ فيهما الفعل مَحلَّين اثنين بالنّسبة للحدود التي من الممكن أن تساوقه، يُرْمَزْ إليهما بـ (س[1]) و(س[2]) كما تفرض فيه قيود الانتقاء أو التّوارد كائن (حيّ) يأخذ الوظيفة الدّلاليّة (منفّذ) و(سائل) يأخذ الوظيفة الدّلاليّة (متقبِّل) في حين تأخذ فيهما الصّفة محلاً واحدا لا أكثر، يرمز إليه بالرّمز (س[1]) وتفرض فيه قيود الانتقاء كائن (حيّ) لا غير:[2]

- شرب ف (س1: حيّ (س[1])) منف (س2: سائل (س[2])) متق.
- فرح ص (س1: حيّ (س[1])) ø.

وتُعتَبَر الأطر المحموليّة في النّحو الوظيفيّ دالة على واقعة، يقوم كلّ حدّ من حدود المحمول بالنّسبة إليها بدور معيّن. وتنقسم الوقائع حسب النّحو نفسه إلى: أعمال، وأحداث، وأوضاع، وحالات كما يتبيّن من الجمل الآتية الدّالة محمولاتها على: عمل، وحدث، ووضع، وحالة، على التّوالي:[3]

- شرب زيدٌ لبناً.
- فتحت الرّيح الباب.
- زيد جالس فوق الأريكة.

---

[1]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص12.

[2]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص12.

[3]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص13.

– خالد فرحٌ.

وتنقسم حدود المحمول باعتبار أهمّيتها بالنّسبة للواقعة المدلول عليها إلى قسمن: حدود موضوعات (Arguments) وحدود لواحق (satellites) "والمعيار المُعتَمد في التمييز بين الصّنفين من الحدود، معيار دلاليّ لا معيار تركيبيّ؛ فالحدود الموضوعات هي الحدود التي تُسهِم في تعريف الواقعة الدّال عليها المحمول، وهي تمتاز باقتضاء المحمول لها، في حين أنّ الحدود اللواحق، هي الحدود التي تقتصر على تخصيص ظروف الواقعة الزّمانيّة والمكانيّة وغيرها، والتي تختلف عن الحدود الأولى بعدم اقتضاء المحمول لها."[1] فالحدود التي تواكب الفعل (شرب) تنقسم بهذا الاعتبار إلى حدين موضوعين، هما (س^1) و(س^2) وحدّ لاحق (س^3) كما يتبيّن من الإطار المحموليّ الآتي:[2]

– شرب ف (س^1: حيّ (س^1)) منف (س^2: سائل (س^2)) متق (س^3) زم.

وتجدر الإشارة هنا بالتّحديد إلى أنّ المحمول لا يفرض قيود انتقائه إلا بالنّسبة للحدود الموضوعات، أمّا الحدود اللواحق في الأطر المحموليّة، فيتعذّر فيها على المحمول أن يحدّد بالنّسبة إليها قيود انتقاء، كما هو ممثّل له بالفعل (شرب) الذي يفرض على محلات الحدود التي من الممكن أن تساوقه في البنية الحمليّة، قيدي التّوارد (حيّ) و(سائل) بالنّسبة للحدّين الموضوعين (س^1) (س^2) من دون أن يفرض أيّ قيد على الحدّ (س^3).[3]

1–2 قواعد توسيع الأطر الحمليّة: نظرا لأنّ قواعد الأساس بما فيها المعجم أو قواعد تكوين المحمولات والحدود، لا تمدّنا إلا بالأطر الحمليّة النّوويّة؛ أي الأطر الحمليّة التي لا تشتمل إلا على الحدود الموضوعات، فقد اقترح النّحو الوظيفيّ إضافة صنف آخر من القواعد يُعرَف بـــ (قواعد توسيع الأطر الحمليّة) يضطلع بإضافة محلات الحدود اللواحق، وينتج عن تطبيق هذه القواعد ما يمكن تسميته (بالأطر الحمليّة الموسّعة) في مقابل (الأطر الحمليّة النّوويّة). وعلى هذا الأساس يُعتبر الإطار الحمليّ الثّاني الآتي للفعل (شرب) توسيعا للإطار الحمليّ الأول للفعل ذاته بإضافة الحدّين اللاحقين (س^3) و(س^4):[4]

---

[1]– أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ط1. الدار البيضاء، 1987 دار الثقافة، ص101.

[2]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص13.

[3]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص13.

[4]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص14.

– شرب ف (س[1]: حيّ (س[1])) منف (س[2]: سائل (س[2])) متق

– شرب ف (س[1]: حيّ (س[1])) منف (س[2]: سائل (س[2])) متق (س[3]) زم (س[4]) مك

1-3 قواعد إدماج الحدود: تأتي قواعد إدماج الحدود كمرحلة أخيرة في بناء البنية الحملية؛ إذ بعد تطبيق قواعد توسيع الأطر الحمليّة، تُطَبَّقُ مباشرة (قواعد إدماج الحدود) التي يتمّ بواسطتها إدماج الحدود في المحلاّت، وذلك طبقا لقيود الانتقاء بالنّسبة للحدود الموضوعات. وينتُج عن تطبيق قواعد إدماج الحدود بناء البنية الحمليّة النّهائيّة للجملة. وهكذا يصبح الإطار الحمليّ الموسّع للفعل (شرب) في المثال السّابق البنية الحمليّة الآتية، التي تتحقّق في نهاية الاشتقاق في شكل الجملة النّهائيّة التي تليها:[1]

– شرب ف (س[1]: زيد (س[1])) منف (س[2]: شاي (س[2])) متق (س[3]: يوم (س[3])) زم (س[4]: مقهى: (س[4])) مك

– شرب زيد شايا اليوم في المقهى.

ونستخلص في الأخير كما توصّل إليه أحمد المتوكّل، أن بناء البنية الحمليّة للجملة، يتمّ حسب النّحو الوظيفيّ، عن طريق تطبيق قواعد توسيع الأطر الحمليّة أو البنية الحمليّة النّواة، التي تتخذ دخلا لها الأطر الحمليّة النّوويّة، الموجودة في المعجم أو المشتقة عن طريق قواعد تكوين المحمولات، ثمّ تطبيق قواعد إدماج الحدود، كما يوضّحه الرّسم الآتي:[2]

[1]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص14–15.

[2]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص15.

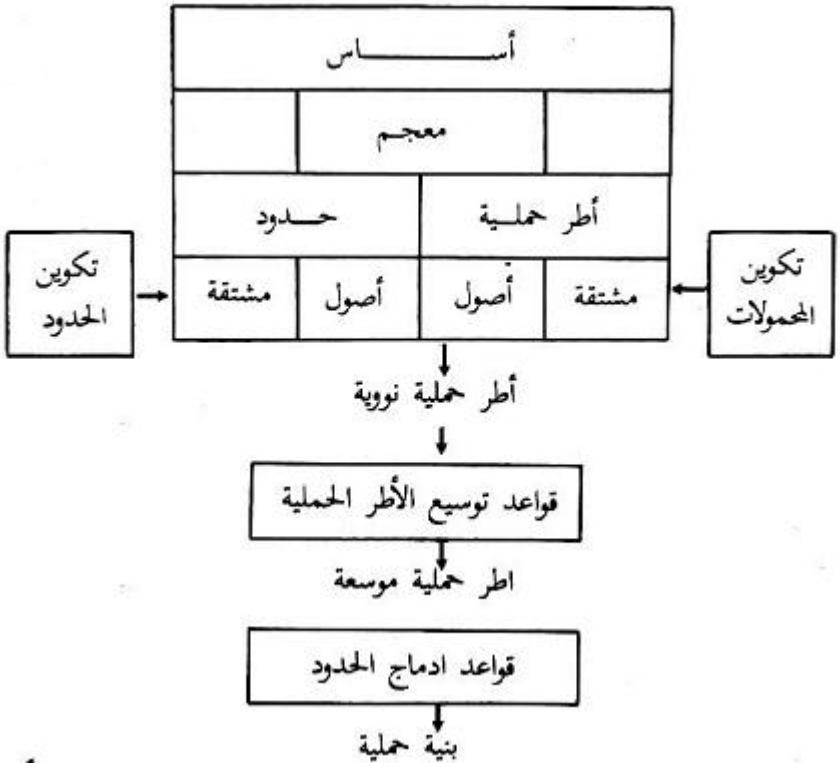

2- البنية الوظيفيّة: يتمّ حسب المتوكّل بناء البنية الوظيفيّة للجملة، بواسطة تطبيق قواعد إسناد الوظائف التي تتّخذ دخلا لها البنية الحمليّة -كما حُدِّد بناؤها آنفا- وتُسْنِد هذه القواعد (قواعد إسناد الوظائف) الوظائف التّركيبيّة أوّلا ثمّ الوظائف التّداوليّة ثانيا. ومبرّر إسناد الوظائف التّركيبيّة قبل الوظائف التّداوليّة حسب نظريّة النّحو الوظيفيّ، أنّ ثمّة وظائف تداوليّة تُسند بالدّرجة الأولى إلى مكوّنات حاملة لوظائف تركيبيّة معيّنة؛ فالوظيفة التّداوليّة (المحور) مثلا، تُسند بالدّرجة الأولى إلى المكوّن الحامل للوظيفة التّركيبيّة (الفاعل) وفقا لاتّجاه عامّ يخضع له عدد كبير من اللغات الطّبيعيّة.[1] وبهذا التّرتيب في قواعد إسناد الوظائف يتمّ إسناد الوظائف التّركيبيّة ثم الوظائف التّداوليّة تباعا، كما يلي:

2-1 قواعد إسناد الوظائف التّركيبيّة: تمّ في إطار السّعي إلى تحقيق الكفاية النّمطيّة -كما تمّت الإشارة إليه في مبادئ نظريّة النّحو الوظيفيّ- تقليص عدد الوظائف النّحويّة أو التّركيبيّة في هذه النّظريّة إلى وظيفتين اثنتين، هما: وظيفة (الفاعل) ووظيفة (المفعول) وهذا في إطار ما يُسمَّى عند سيمون ديك بـــ (وجهة النّظر) التي تعتبر أنّ الواقعة الدّال عليها محمول الجملة تُوصَف حسب وجهة

[1]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص15-16.

نظر معيّنة، يشكّل فيها الفاعل أو بعبارة أخرى المكوّن المسندة إليه وظيفة الفاعل (المنظور الأوّل) في حين يشكّل فيها المكوّن المسندة إليه وظيفة المفعول (المنظور الثّاني). ويتجلّى هذا التّرتيب في وجهة النّظر بالنّسبة لوظيفتي الفاعل والمفعول، في كون المفعول يرد في معظم اللغات الطّبيعيّة متأخرّا عن الفاعل، سواء كانت هذه اللغات من قبيل (ف فا مف) أم كانت من قبيل (فا ف مف) أم كانت من قبيل (فا مف ف).[1] وتُسنَد هاتان الوظيفتان (الفاعل) و(المفعول) إلى مكوّنات الجملة بموجب الوظيفة الدّلاليّة التي تخوّلها أخذ هذه الوظيفة، كما توضّحه سلّميّة إسناد الوظائف التّركيبيّة إلى الوظائف الدّلاليّة:[2]

	منف	>	متق	>	مستق	>	مستف	>	أد	>	مك	>	زم ...
فا	+		+		+		+		+		+		
مف	×		+		+		+		+		+		

وتفيد هذه السّلّميّة أنّ الوظيفة التّركيبيّة الفاعل تُسند إلى المكوّن الحامل للوظيفة الدّلاليّة المنفّذ، ثمّ إلى المكوّن الحامل للوظيفة الدّلاليّة المتقبّل، ثمّ الحامل للوظيفة الدّلاليّة المستقبل، وهكذا دواليك. كما يُفَادُ من السّلميّة ذاتها أنّ الوظيفة التّركيبيّة المفعول، تُسند بالدّرجة الأولى إلى المكوّن الحامل للوظيفة الدّلاليّة المتقبّل ثمّ إلى المكوّن الحامل للوظيفة الدّلاليّة المستقبل وهكذا دواليك.[3] ويمكن التّمثيل لقواعد إسناد هاتين الوظيفتين التّركيبيتين، الوظيفة التّركيبيّة (الفاعل) والوظيفة التّركيبيّة (المفعول) بالمثال السّابق في قواعد إسناد الوظائف الدّلاليّة في البنية الحملة؛ حيث تُسنَد الوظيفة التّركيبيّة الفاعل والمفعول كما حُدِّد آنفا في قواعد إسناد الوظائف التّركيبيّة، إلى الموضوعين (س1) و(س2) الحاملين للوظيفتين الدّلاليتين (المنفّذ) و(المتقبّل) على التّوالي؛ فينتج عن ذلك بناء البنية الوظيفيّة الجزئيّة الآتية:[4]

شرب ف (س1: زيد س1)) منف فا (س2: شاي (س2)) متق مف (س3: يوم (س3)) زم (س4: مقهى (س4)) مك

[1]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص16.

[2]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص16.

[3]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص16.

[4]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص17.

2-2 قواعد إسناد الوظائف التّداوليّة: هي القواعد التي يتمّ بموجبها تحديد دور مكوّنات الجملة بالنّسبة لطرفي التّخاطب، وهي حسب سيمون ديك خمس وظائف: المبتدأ، والذّيل، والبؤرة، والمحور وقد أضاف إليهما المتوكّل وظيفة خامسة، هي: المبتدأ، وهذا على أساس أنّها واردة لا بالنّسبة للغة العربيّة فحسب؛ بل بالنّسبة للعديد من اللغات الطّبيعيّة، ليصبح عدد الوظائف التّداوليّة حسب نظريّة النّحو الوظيفيّ، خمس وظائف: وظيفيتين داخليتين هما: البؤرة والمحور، وثلاث وظائف خارجيّة، هي: المبتدأ، والذّيل، والمنادى، كما اقترح المتوكّل في هذا الإطار أن يُميَّز داخل وظيفة البؤرة نفسها، بين (بؤرة جديد) و(بؤرة مقابلة) من حيث نوعيّة البؤرة؛ وبين (بؤرة المكوِّن) و(بؤرة الحَمْل) من حيث مجال التّبئير.[1] ويتمّ إسناد هذه الوظائف طبقا لشروط مقاميّة معيّنة، سيتمّ الحديث عنها في المحاضرة المخصّصة للوظائف التّداوليّة.

وللتّمثيل في هذا المقام لقواعد إسناد الوظائف التّداوليّة على مستوى البنيّة الوظيفيّة، نأخذ البنيّة الوظيفيّة الجزئيّة، التي تشكّل بدورها دخلا لقواعد إسناد الوظائف التّداوليّة، حيث تسند الوظيفتان التّداوليّتان المحور وبؤرة الجديد؛ باعتبار توفّر الشّروط المقاميّة، إلى الموضوعين (س1) و(س2) فينتج عن ذلك بناء البنيّة الوظيفيّة الكاملة على النّحو الآتي:[2]

شرب ف (س1: زيد س1)) منف فا مح (س2: شاي (س2)) متق مف بؤجد (س3: يوم (س3)) زم (س4: مقهى (س4)) مك

ونستخلص مما تقدّم كما توصّل إليه المتوكّل أنّ الانتقال من البنية الحمليّة إلى البنية الوظيفيّة، يتمّ حسب النّحو الوظيفيّ بواسطة تطبيق إسناد الوظائف التّركيبيّة أوّلا ثمّ إسناد الوظائف التّداوليّة ثانيّا، كما يوضّحه الرّسم الآتي:[3]

---

[1]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص17.

[2]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص17-18.

[3]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص18.

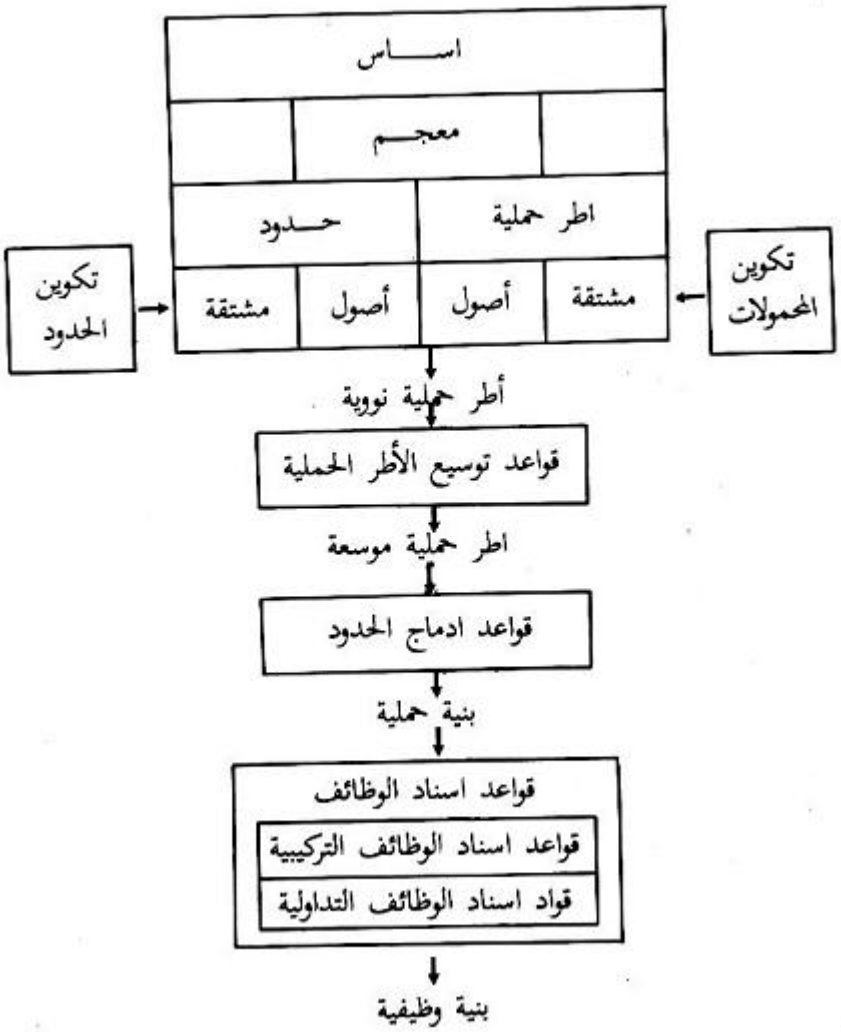

3- البنية المكوّنيّة: يتمّ في النّحو الوظيفيّ بناء البنية المكوّنيّة للجملة، عن طريق تطبيق مجموعة من القواعد تسمّى بـــ (قواعد التّعبير) تُسهِم في نقل البنيّة الوظيفيّة إلى بنية مكوّنيّة، وهي:

3-1 قواعد إسناد الحالات الإعرابيّة: تُسند الحالات الإعرابيّة إلى مكوّنات الجملة بمقتضى وظيفتها الدّلاليّة أو التّركيبيّة أو التّداوليّة، حيث تتّفاعل الوظائف الثّلاث: الوظائف الدّلاليّة، والوظائف التّركيبيّة، والوظائف التّداوليّة، في تحديد الحالات الإعرابيّة بالنّسبة لمكوّنات الجملة وفقا للقواعد الآتية:[1]

أ- يأخذ المكوّن الحامل لوظيفة دلاليّة دون وظيفة تركيبيّة، الحالة الإعرابيّة (النّصب) أو الحالة الإعرابيّة (الجرّ) إذا كان مسبوقا بحرف جرّ، بمقتضى وظيفته الدّلاليّة نفسها.

[1]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص19. ودراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفيّ، ص45.

ب- يأخذ المكوّن الحامل لوظيفة تركيبيّة بالإضافة إلى وظيفته الدّلاليّة، الحالة الإعرابيّة (الرّفع) إذا كان فاعلا، والحالة الإعرابيّة النّصب إذا كان مفعولا، بمقتضى وظيفته التّركيبيّة؛ بمعنى أنّ الحالة الإعرابيّة التي تقتضيها الوظيفة التّركيبيّة تُخْفِي الحالة الإعرابيّة التي تستوجبها الوظيفة الدّلاليّة.

ج- يأخذ المكوّن الحامل لوظيفة تداوليّة داخليّة (البؤرة أو المحور) حالته الإعرابيّة بمقتضى وظيفته الدّلاليّة، أو بمقتضى وظيفته التّركيبيّة؛ إذا كانت له وظيفة تركيبيّة بالإضافة إلى وظيفته الدّلاليّة؛ باعتباره يشكّل جزءاً من الحَمْل أو البنية الحمليّة. ويأخذ المكوّن الخارجيّ (المنادى والمبتدأ والذّيل) حالته الإعرابيّة بمقتضى وظيفته التّداوليّة نفسها، بحكم أنّه خارج عن الحمل؛ فالمكوّن المبتدأ في العربيّة يأخذ الحالة الإعرابيّة الرّفع والمكوّن المنادى الحالة الإعرابيّة النّصب بمقتضى وظيفتهما التّداوليّة ذاتها؛ أي المبتدأ والمنادى على التّوالي.

ويصوغ المتوكّل سلميّة توضّح هذا التّفاعل الحاصل بين الوظائف الثّلاث: الدّلاليّة والتّركيبيّة والتّداوليّة، في تحديد الحالات الإعرابيّة بالنّسبة لمكونات الجملة، حسب الوظائف الّتي من الممكن أنْ تشغلها، على النّحو الآتي:[1]

الوظائف التّركيبيّة > الوظائف الدّلاليّة > الوظائف التّداوليّة

وهذا، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الحالات الإعرابيّة الثّلاث: الرّفع، والنّصب، والجرّ في نظريّة النّحو الوظيفيّ، هي حالات إعرابيّة (مجرّدة) تُسنَد إلى المكوّنات بمقتضى وظائفها بغض النّظر عن تحقّقها أو عدم تحقّقها، وعلى هذا الأساس يُقسَّم الإعراب فيها إلى نوعين: إعراب مجرّد وإعراب سطحيّ، ومبرِّرات التّمييز بين هذين النّوعين من الإعراب أنّ الحالات الإعرابيّة المجرّدة سطحا يمكن أن تتحقّق كما يمكن أن لا تتحقّق، كما في اللغات غير المُعرَبة، أو الحالات التي تُعرَف عند النّحاة العرب القدماء بالإعراب التّقديريّ كالأسماء المقصورة مثلا، كما يمكن أن تتحقّق بعلامات إعرابيّة غير العلامات الإعرابيّة المتوقّعة، كما في المنادى المبنيّ على ما يُرفع به مثلا.[2] وإلى جانب تقسيم الإعراب إلى مجرّد وسطحيّ، تُقسِّم نظريّة النّحو الوظيفيّ هذه الحالات الإعرابيّة إلى حالات إعرابيّة لازمة، وحالات إعرابيّة بنويّة، وحالات إعرابيّة وظيفيّة؛ بحيث تعدّ حالة إعرابيّة لازمة الحالة الإعرابيّة التي تلازم المكوّن في مختلف السّياقات البنويّة والوظيفيّة التي يرد فيها: كالضّمائر مثلا.

---

[1]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص19. ودراسات في نحو اللغة العربيّة الوظيفيّ، ص45.

[2]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص20.

وتُعدُّ حالات إعرابيّة وظيفيّة الحالات الإعرابيّة التي تُسند إلى المكوّنات بمقتضى وظائفها الدّلاليّة أو التّركيبيّة أو التّداوليّة. أمّا الحالات الإعرابيّة البنويّة؛ فهي الحالات الإعرابيّة التي تُسند إلى المكوّنات حسب السّياق البنويّ الذي ترد فيه، كالحالة الإعرابيّة الجرّ التي يأخذها المكوّن فضلة المركّب الإضافيّ، أو المكوّن الذي يدخل عليه أحد حروف الجرّ. ويستخلص أحمد المتوكّل من كلّ هذا أنّ (الرّفع) و(النّصب) في نظريّة النّحو الوظيفيّ بالنّسبة للغة العربيّة، هما حالتان إعرابيّتان وظيفيتان، أمّا (الجرّ) فيُعدُّ حالة إعرابيّة بنويّة.[1]

3-2 قواعد إدماج مخصّصات الحدود: تضطلع قواعد إدماج المخصّصات بنقل الحدود إلى مركّبات أو إدماجها مع مخصّصاتها، حيث يرد الحدّ سواء كان موضوعا أم لاحقا، على مستوى البنية المكوّنية على شكل مركّب، يتضمّن ثلاثة عناصر أساسيّة (الرّأس) و(الفضلة) و(المخصّص) وتشمل هذه المخصّصات حسب المتوكّل: أداة التّعريف (أداتي التّعريف والتّنكير) وأسماء الإشارة، والأسوار نحو: كلّ، وبعض، ومخصّصات العدد: كالألف والنّون (ان) في المثنّى، أو الواو والنّون في الجمع (ون).[2]

3-3 القواعد المتعلّقة بصِيغة المحمول: تشمل مجموعة القواعد المتعلّقة بالشّكل الذي يتحقّق به المحمول في البنية المكوّنيّة، بما فيها: صيغته (مبنيٌّ للفاعل أم المفعول) وقاعدة المطابقة بينه وبين الفاعل (الجنس والعدد) وقاعدة إدماج الرّابط (كان) وغيرها.[3]

3-4 قواعد الموقعة: هي مجموعة القواعد التي تترتّب المكوّنات بمقتضاها داخل الجملة، ويفترض المتوكّل أنّ هذه المكوّنات تترتّب داخل الأنماط الجمليّة الثّلاثة: الفعليّة، والاسميّة، والرّابطيّة، في اللغة العربيّة، وفقا للبنيات الموقعيّة الآتيّة:[4]

---

[1]- ينظر: أحمد المتوكّل، من البنية الحمليّة إلى البنيّة المكوّنيّة، ص32-33.

[2]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص20.

[3]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص21.

[4]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص21.

(28) م 4، م 2، م 1 مØ ف فا (مف) (ص)، م 3

(29) م 4، م 2، م 1 مØ فا { م ص / م س / م ح / م ظ } (مف) (ص)، م 3

(30) م 4، م 2، م 1 مØ ط فا { م ص / م س / م ح / م ظ } (مف) (ص)، م 3

وتحتلّ المكونات مواقعها طبقا للبنيات الموقعيّة الثّلاث، على النّحو الآتي:[1]

أ- يحتلّ المواقعَ الخارجيّةَ الثّلاثةَ م4 وم2 وم3 المكوّن المنادى، والمكوّن المبتدأ، والمكوّن الذّيل على التّوالي.

ب- ويحتلُّ الموقعَ م1 الأدوات الصّدور كأداتي الاستفهام (الهمزة وهل) وما النّافية، وإنّ وغيرها.

ج- يحتلّ الموقعَ مØ المكوّن المسندة إليه الوظيفة التّداوليّة المحور أو البؤرة (بؤرة المقابلة) أو أحد أسماء الاستفهام.

د- يحتلّ الموقعين (فا) و(مف) المكوّنان المسندة إليهما الوظيفة التّركيبيّة الفاعل والوظيفة التركيبيّة المفعول على التّوالي.

هـ- يحتلّ الموقعَ (ص) كلّ مكوّن غير حامل لوظيفة تركيبيّة أو وظيفة تداوليّة تخوله احتلال الموقع مØ.

و- يحتلّ الموقعَ (ط) في الجمل الرّابطيّة الرّابط المدمج (كان وغيرها).

ج- يحتل الموقعَ المرموز إليه داخل الحاضنتين المحمول الوصفيّ أو الاسميّ أو الحرفيّ أو الظّرفيّ في كلّ من الجمل الاسميّة والجمل الرّابطيّة.

3-5 قواعد إسناد النّبر والتّنغيم: تشكّل البنية النّاتجة عن تطبيق قواعد الموقعة دَخْلاً لقواعد إسناد النّبر والتّنغيم، على أساس أنّ الصّوت يختلف بين جملة وأخرى كما في الجمل المثبتة أو الاستفهاميّة أو المنفيّة، من حيث موضع النّبر؛ أي على أيٍّ كلّمة من كلماتها يقع، ومستوى التّنغيم فيها؛

[1]- ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص21-22.

أي بأي مستوى يرد؛ منخفضا أم متوسطا أم عالٍ. كما تشكّل هذه البنية تحديدا (البنية المكوّنيّة) دخلا لقواعد التّأويل الصّوتي.[1]

وختاما يمكن أنْ نستخلص كما توصّل إليه أحمد المتوكّل، أنّ الجملة في النّحو الوظيفيّ تُشتَقُّ عبر ثلاث بنيات، تشكّل كلّ واحدة منها دخلا أو خرجا للأخرى: بنية حمليّة، وبنية وظيفيّة، وبنية مكوّنيّة، تتدخلّ في بناء كلّ بنية قواعد خاصّة، تشمل: قواعد الأساس، وقواعد إسناد الوظائف، وقواعد التّعبير، كما توضّحه التّرسيمة العامّة الآتية لبنية النّحو الوظيفيّ:[2]

[1]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص23.

[2]– ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التّداوليّة في اللغة العربيّة، ص23.

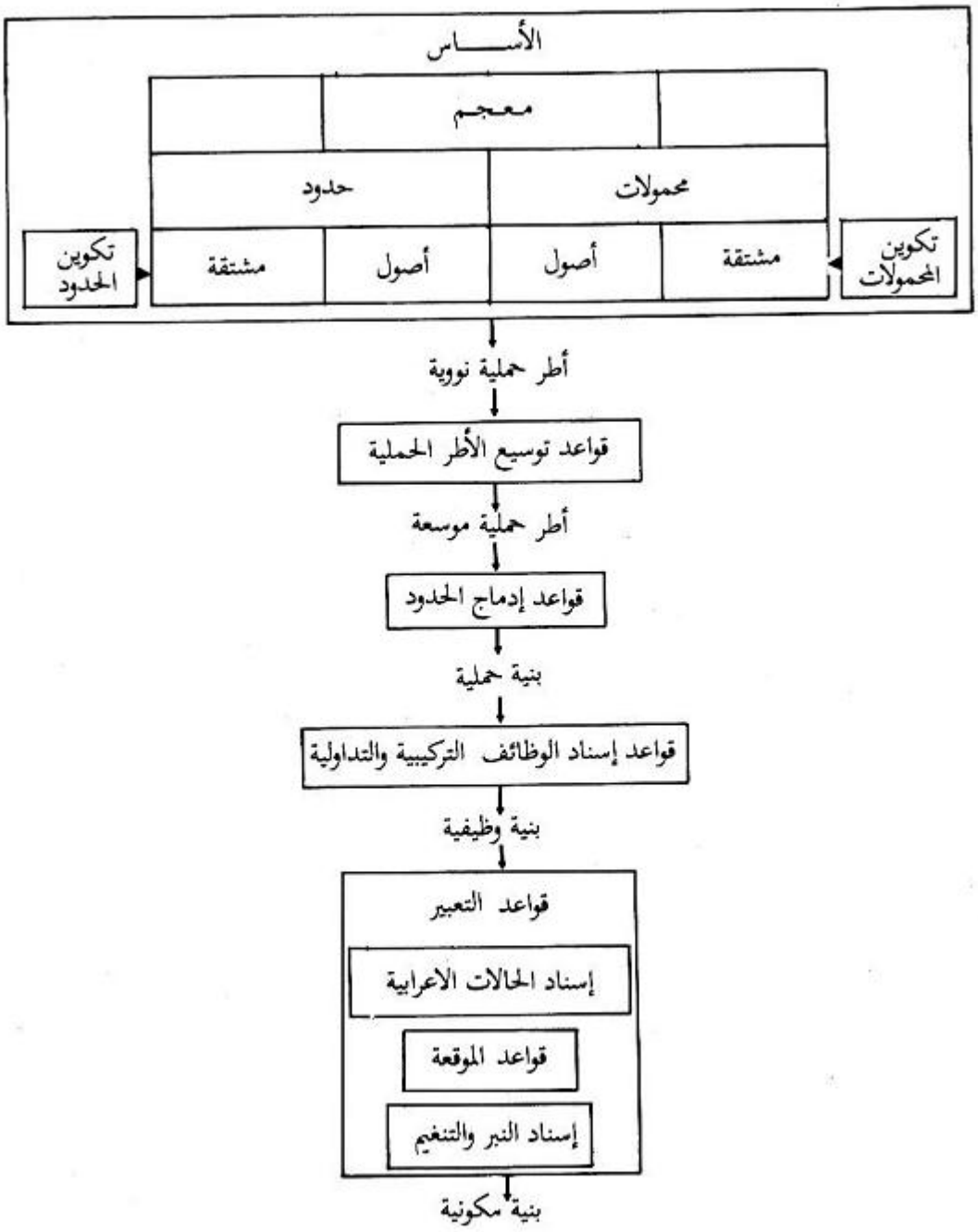

(ماقبل التمثيل الصوتي)

تطبيق:

س1- حدّد الإطار الحمليّ لكلّ من الأفعال والأسماء أو الصّفات الآتية:

سَمِعَ، فهِم، كتب، اشترى، صنع، ناجح، مريض، خائف، طويل، جميل.

س2- قمّ بتوسيع الإطار الحمليّ للفعلين (سَمِعَ) و(فَهِمَ) ثمّ قم بإدماج الحدود ضمن المحلات الخاصّة بكلّ منهما.